تمويل التنمية

معلومات أساسية

القضايا المنهجية الدولية: حالات الاختلال والإصلاح

ترتّب على الهبوط السريع في قيمة المساكن وأسواق الأسهم المالية والأصول في كافة أنحاء العالم، إلى جانب الضغوط الائتمانية العالمية، ظهور كم هائل من المقترحات بشأن تعزيز الإدارة الاقتصادية في العالم أو إعادة هيكلتها.

وقد قُدّم عدد كبير من هذه المقترحات لدى افتتاح الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في شهر أيلول/ سبتمبر، وفي اجتماع مؤسسات بريتون وودز في تشرين الأول/أكتوبر في واشنطن العاصمة، واتسمت بصفة خاصة بمشاعر القلق خشية تأثير تلك الأزمة التي نشأت في أغنى بلدان العالم بشكل قوي على إمكانات الدول الفقيرة والنامية، والتأثير كذلك على الدول التي اضطلعت بإصلاحات ناجحة على صعيدي الاقتصاد الكلي والضرائب.

وتجسّد ذلك الضغط المتزايد بتقديم اقتراح في النص التفاوضي لتمويل التنمية بالدوحة. ويتضمن هذا الاقتراح الحاجة إلى عقد مؤتمر دولي كبير لاستعراض الإدارة الاقتصادية في العالم – أو ما يسمى نظام بريتون وودز الثاني – مع مطالبة اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية بتناول هذه المسألة. وتستند هذه الخطة إلى اقتراح سبق أن قدمته المملكة المتحدة في اجتماع لبلدان الكومنولث.

وقامت الولايات المتحدة مؤخرا بدعوة مجموعة البلدان العشرين المتقدمة النمو والنامية وسائر زعماء العالم، بما في ذلك الأمين العام للأمم المتحدة، الى اجتماع يُعقد في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في واشنطن العاصمة، وهو اجتماع سبق وصفه بأنه أول لقاء في سلسلة من لقاءات القمة تهدف إلى مناقشة النظام المالي الدولي.

ركائز الهيكل المالي الدولي

تقتصر الإدارة الاقتصادية العالمية في الغالب على تحديد المعايير والمراقبة وتقديم المشورة وتوفير رأس المال. ولا يوجد تجمع رسمي للمؤسسات التي تنهض بأعباء تلك الإدارة. ومع هذا، فإن الهيئات التالية (التي ذكرت سنوات تأسيسها بين قوسين) تعتبر من الجهات الفاعلة الرئيسية في هذا المجال:

- **مؤسسات بريتون وودز** (١٩٤٤) التي تزامن تأسيسها تقريباً مع تأسيس الأمم المتحدة، والتي تعززت صلاتها مع منظومة الأمم المتحدة في توافق آراء مونتيري، وذلك في إطار التمويل من أجل التنمية. ويوفر **البنك الدولي** قروضاً طويلة الأجل – ويقدم منحا وقروضا ائتمانية بدون فوائد لأشد البلدان فقراً –لكيانات القطاع العام في البلدان النامية في ميدان المشاريع الإنمائية. أما **صندوق النقد الدولي** فإنه يقرض البلدان التي تعاني من صعوبات في موازين مدفوعاتها، كما أنه يتولى رصد عمليات التنمية الاقتصادية والمالية في كافة أنحاء العالم.
- **منظمة التجارة العالمية** (١٩٩٥) التي تمثل محفلاً تفاوضياً للاتفاقات التجارية وتعتبر حكَماً في المنازعات المتصلة بالتجارة والقائمة على هذه الاتفاقات. والمنظمة السلف لهذه المنظمة هي مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (١٩٤٨) التي أشرفت على المفاوضات التجارية لجولة أوروغواي والتي أفضت بدورها إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية.
- **مجموعة الأربعة والعشرين الدولية** (١٩٧١) التي تُعنى بالشؤون النقدية والتنمية على الصعيد الدولي، وقد أنشئت لإجراء الدراسات اللازمة والمساعدة في تحديد موقف البلدان النامية فيما يتعلق بقضايا النقد والتمويل الإنمائي.
- **مجموعة البلدان السبعة** (١٩٧٦)، وهي تنظم اجتماعات لوزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية من البلدان الأعضاء (ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان)، وتعد بصفة عامة محفلاً دائماً لقضايا السياسات الاقتصادية العالمية. وتقوم هذه المجموعة أيضاً بعقد اجتماعات سنوية على مستوى رؤساء الدول؛ وفي عام ١٩٩٧، دُعيت روسيا إلى نادي القمة الدولية هذا، فتشكلت مجموعة البلدان الثمانية.
- **لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف** (١٩٧٤)، وهي تشكل محفلاً يقوم فيه محافظو المصارف المركزية من عشرة بلدان بالتعاون في مجال الأمور الإشرافية وصوغ المبادئ التوجيهية والمعايير، وخاصة فيما يتصل بتحديد المبالغ الملائمة من رؤوس الأموال. وهذه اللجنة، شأنها شأن منتدى تحقيق الاستقرار المالي (المذكور أدناه)، تحصل على الخدمات التي تحتاجها من أمانة يوجد مقرها في مصرف التسويات الدولية في بازل، سويسرا.
- **منتدى تحقيق الاستقرار المالي** (١٩٩٩)، وقد انعقد هذا المنتدى بناء على دعوة مجموعة البلدان السبعة في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية. ويتمثل عمله في تقدير مواطن الضعف التي تؤثر على النظام المالي، ومراقبة الإجراءات اللازمة، وتحسين التنسيق فيما بين السلطات المسؤولة عن الاستقرار المالي. وهو يضم كبار ممثلي المصارف المركزية ووزارات الخزانة من بلدان مختارة من البلدان المتقدمة النمو، فضلاً عن ممثلي المؤسسات المالية الدولية والتجمعات القائمة بالتنظيم على الصعيد الدولي.

الأمم المتحدة

- **مجموعة البلدان العشرين** (١٩٩٩)، وهي تتألف من أعضاء مجموعة البلدان السبعة إلى جانب بلدان الأسواق الناشئة. وقد تشكلت بعد الأزمة المالية الآسيوية لدراسة القضايا الاقتصادية والمالية الرئيسية في العالم، وتشجيع الحوار وبناء توافق في الآراء فيما بين البلدان التي يتسم اقتصادها بالأهمية من الناحية المنهجية، سواء كانت بلداناً متقدمة النمو أم بلداناً نامية.

أسباب الإصلاح

هناك أمرٌ يشير إليه من يعتبرون أن الوقت قد حان لوضع هياكل إدارية أو مبادئ توجيهية جديدة، وهو أن النظام الاقتصادي الدولي — أي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة — قد أنشئ منذ أكثر من ٦٠ عاماً. وتذكر حكومات البلدان النامية دائماً أن المنظمات الخمس المذكورة أعلاه لها مقار دائمة يقع اثنان منها في واشنطن بينما توجد المقار الثلاثة الباقية في سويسرا، ويلاحَظ أن العضوية في هذه المنظمات، باستثناء منظمة التجارة العالمية، تقتصر على البلدان المتقدمة النمو أو تستند الى دعوة من هذه البلدان، وأن إجراءات التصويت المستخدمة يجري ترجيحها لصالح هذه البلدان.

ومع ذلك، اتُخذت بعض الخطوات لإبراز الأهمية الاقتصادية المتزايدة للبلدان النامية. وبات قادة البلدان ذات الاقتصادات النامية يُدعَون لحضور مؤتمرات القمة التي تعقدها مجموعة البلدان الثمانية؛ كما أن منتدى تحقيق الاستقرار المالي يضم ممثلين للعالم النامي، فضلاً عن قيام صندوق النقد الدولي بتنقيح قواعد التصويت لديه في الاجتماع الذي عقده في شهر نيسان/أبريل من عام ٢٠٠٨ بهدف تخصيص حصة أكبر من حقوق التصويت للأعضاء من البلدان النامية.

حالات الاختلال على الصعيد العالمي

ترجع أزمة عام ٢٠٠٨ إلى ما حدث من اختلالات على الصعيد العالمي طوال سنوات عديدة، حيث وفرت المدخرات الآسيوية أكثر المبالغ اللازمة للإنفاق غير المقيد في البلدان الغربية. ومما يدل على مدى هذا الاختلال، تراكم ما يزيد عن ٤ تريليون دولار من الأرصدة الاحتياطية الدولية لدى بلدان غرب آسيا المصدرة للنفط وكذلك لدى بلدان شرق آسيا (الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠٠٨، التي أصدرتها الأمم المتحدة). وهناك من الناحية الأخرى ٣ تريليون دولار من الأوراق المالية لدى خزانة الولايات المتحدة والوكالات الحكومية الأمريكية، التي كانت في عام ٢٠٠٧ ملكا لجهات أجنبية (وزارة الخزانة بالولايات المتحدة).

وقد عانت الولايات المتحدة من عجز تجاري وصلا على حوالي ٨٠٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٧، أما الاتحاد الأوروبي فقد كان لديه عجز يقرب من ٢٠٠ بليون دولار، في حين أن اليابان جمعت فائضاً تجارياً يبلغ ٢٠٠ بليون دولار، كما كان لدى الصين أكثر من ٢٠٠ بليون دولار علاوة على فائض تجاري يناهز ٣٠٠ بليون دولار لدى بقية البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية (الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠٠٨).

ومن التدابير التصحيحية التي ترتبت على حالات الاختلال هذه، حفز التوسع الاقتصادي في البلدان ذات الفائض مع تخفيض مستويات العجز والاستدانة في الولايات المتحدة، ومن المستحسن أن يتم هذا دون إحداث رجة هبوطية حادة للنمو الاقتصادي بهذا البلد، الذي يعتمد عليه اقتصاد بلدان أخرى كثيرة. وكان الخبراء الاقتصاديون في الأمم المتحدة من بين الداعين للأخذ بمثل هذه التدابير.

وفي منتصف عام ٢٠٠٦، شرع صندوق النقد الدولي في مشاورات متعددة الأطراف من أجل معالجة حالات الاختلال العالمية من خلال القيام بإجراءات سياسية متناسقة. وقد شملت هذه المشاورات الولايات المتحدة واليابان وبلدان منطقة العملة الأوروبية والصين والمملكة العربية السعودية. وفي الوقت الذي ظهر فيه اتفاق واضح على تناول حالات الاختلال العالمية بدون تعريض النمو للخطر، لم تُتخذ إجراءات سياسية ملائمة لمتابعة هذا الموضوع.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، كان هناك ما يشبه الاستجابة المنسقة (تخفيض سعر الفائدة وتوفير السيولة والقروض وضمانات المصارف)، وقامت بلدان شتى باتخاذ إجراءات منفردة في تتابع سريع. لكن تدابير السياسة العامة كانت تنفذ آنئذ من منطلق معالجة الأزمة، لا من منطلق الوقاية منها.

وبالإضافة إلى تهيئة آليات يمكن من خلالها تنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية بهدف تبادل المنافع، يلاحظ أن ثمة مقترحات أخرى للإصلاحات السياسية تتضمن:

- إحداث تغييرات في المعايير العالمية المتصلة بالتنظيم والأعمال المصرفية، بما يتضمن إمكانية تشكيل هيئة إشرافية لمراقبة المصارف الثلاثين التي تعد أكبر المصارف في العالم؛
- إنشاء نظام للإنذار المبكر على صعيد الاقتصاد العالمي، وذلك لدى صندوق النقد الدولي؛
- إقامة نظام محايد لفائدة البلدان لتسوية القروض بالاستناد الى قواعد معينة؛
- تهيئة مجموعة دائمة من الموارد بهدف توفير السيولة، مع جعل صندوق النقد الدولي بمثابة ملاذ أخير للإقراض على الصعيد العالمي.